# الرسالة الثانية

## هل يجوز للمعاصرين الاجتهادُ فى الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف؟

# بسم الله الرحمن الرحيم[1]

**أولا:**

لقد شاع بين الناس أن النقد الحديثى يقوم على الإسناد والنظر فيما قرره النقاد الجهابذة من أحوال الرواة جرحا أو تعديلا لا غير، وهذا غير صحيح ولا دقيق؛ فالنقد الحديثى قد مر بعدة مراحل:

(١) هذه الرسالة خلاصةُ رأى قديم لى فى ذات المسألة، لم أُثبته من قبلُ فى كراسة أو مقال.

نَفَا هذا الرأىُ باطلاعى على ما سطَّره د. بشار عواد معروف والشيخ/ شعيب الأرنؤوط فى مقدمتهما المهمة لكتابهما: تحريرُ «تقريب التهذيب لابن حجر»، (ص ١٨– ٢٥)، ط ١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ثم رَبَا بالمدارسة والمطارحة والمناقشة والملاقحة مع أخى الفاضل العزيز د. أيمن على صالح (مدرس الفقه وأصوله فى جامعة السلطان الشريف على بيرونای؛ وهو أردنى نابه) والزميل العزيز الفاضل أ/ فؤاد يحيى الهاشمى (طالب دكتوراه فى العلوم الشرعية بالمملكة العربية السعودية؛ وهو سعودى فاضل؛ بينى وبينه وُدٌّ واتفاقٌ واختلافٌ).. فكان هذا الذى بين يديكَ – أيها القارئ الكريم– طرحا مصفى سائغا للشاربين – إن شاء الله–.

ولا أعلم أحدا – فى حدود علمى– قد انتهى إلى ما انتهيتُ إليه فى هذا الملحق (من جواز اجتهاد المعاصرين فى الجرح والتعديل) إلا أربعة – وإن لم يكن بذات التأصيل والتفصيل والبيان، مع استفادتى وتنقيحى واستدراكى وزيادتى تأصيلا وتفريعا على مَن سبق ذكرهم–: د. بشار عواد، والشيخ شعيب الأرنؤوط، ود. أيمن على صالح، والفقير إليه تعالى كاتب هذه السطور.

ملحوظة: دائما ما أهتم بتاريخ وتأريخ الأفكار وأوقات بزوغها ونشأتها ونموها واكتمالها؛ حتى نعطى لكل ذى حقٍّ حقه، وحتى ننسب الفضل لأهله ولا نَبْخَسُهُم إياه.

- **المرحلة الأولى: وتقوم على نقد المتون**، وعلى أساسها تم الكلام فى الرواة جرحـا وتعديلا، وهى مرحلة تمتد من عصـر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثانى الهجرى على وجه التقريب، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرد بعضهم على بعض حينما يستمعون إلى متـون الأحاديث المروية، والأحكام المتصلـة بها؛ بعرضها على القرآن الكريم والثابت عندهم عن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم؛ فترد عائشـة مثلا على أبى هريرة وابن عمـر وأبيه، ويرد عمر على عائشـة وفاطمة بنت قيس، وهلم جـرا، ويظهر ذلك فى العديد من الأحاديث التى سـاقها البخارى ومسلم فى «صحيحيهما»، وكذلك ما أورده الزركشى فى كتابه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، وغير ذلك كثير.
- **المرحلـة الثانيـة: وهو طـور التبويـب والتنظيم**، وجمـع أحاديث كل محـدث والحكـم عليه من خلال دراسـتها، ويتبـدى ذلك فى الأحـكام التى أصدرها سـادتنا وأئمتنا الكبار: علـى ابن المدينى، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والبخارى، ومسلم، وأبو داود، وأضرابهم.

لكنْ، كيف نفسـر كلام كبار علماء الجرح والتعديل ممن عاشـوا فى المئـة الثالثـة (٢٠٠ – ٣٠٠ هـ) فـى رواة لم يلحقوهم مِن التابعين ومَن بعدهـم، ولم يؤثـر فيهم جـرح أو تعديل ممن عاصرهم؟ هـذا ليس له إلا إجابة واحدة لا ثانى لها، هى: أن نقادنا الكبار لم يصدروا أحكامهم على هؤلاء الرواة إلا بعد جمع حديثهم وتفتيشه.

مثال ذلك:

قــول البخارى (ت ٢٥٦هـ) فى إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة الأشهلى المدنى (٨٣ – ١٦٥هـ): منكر الحديث. وقول أبى حاتم الرازى (ت ٢٧٧هـ) فيه: شيخ ليس بقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث. وقول النسائى (ت ٣٠٣ هـ) فيه: ضعيف[١].

فهؤلاء العلماء الثلاثة لم يدركوه، بله أن يعرفوه عن قرب، ولا نقلوا عن شيوخهم أو شيوخ شيوخهم ما يفيد ذلك (إذ لو فعلوا لصرَّحوا بذلك وأخبروا به)، فكيف تم لهم الحصول على هذه النتائج والأقوال؟ بَيِّنٌ أنهم جمعوا حديثه ودرسوه، وأصدروا أحكامهم اعتمادا على هذه الدراسة.

ومثال ذلك أيضا – على نحوٍ أبينَ وأجلى–:

قول ابــن أبى حاتم فى ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبى: «ســألت أبى عنــه، وعرضت عليــه حديثه، فقال: لا أعرفــه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب[٢]».

وقولــه فى ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز: «ســألت أبى عنه، فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه، فقال: حديثَ صحيح[٣]».

وقــول أبو عبيد الأجــرى فى مســلمة بن محمد الثقفــى البصرى: «سألتُ أبا داود عنه، قلتُ: قال يحيى (يعنى ابن معين): ليس بشىء؟ قال (يعنــى أبو داود): حدثنا عنه مســدد، أحاديثه مســتقيمة. قلتُ: حدث عن هشــام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: إياكم والزنج، فإنهم خلق مشوه. فقال (يعنى أبو داود): من حدث بهذا فاتهمه[٤]!.

(١) تهذيب الكمال للمزى، ٢/ ٤٣، ط مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم، ٢/ الترجمة رقم ٥.

(٣) المرجع السابق، ٢/ الترجمة ١٧٠

(٤) تهذيب الكمال للمزى، ٢٧/ ٥٧٤.

والخلاصة أن هذه المرحلة هى المرحلة الأخطر، والأكثر أهمية، فى تاريخ الجرح والتعديل، وهى التى - مع لاحقتها التى سيأتى الحديث عنها - ينبغى أن تُتَّبَعَ اليوم، لا سيما فى المختلف فيهم - أو المشكوك فى أمرهم لأى سبب علمى استدعى ذلك الشك-، إذ يتعين جمع حديثهم، ودراسته من عدة أوجه - كما فعل الصحابة فى المرحلة الأولى، والنقاد الكبار فى المرحلتين الثانية والثالثة، كلٌ قَدْرَ طاقته وبحسب وُسْعِه - كالآتى:

● أولها: أن يُنظر فى الراوى هل تفرد بمجمل ما يرويه أم تابعه عليه غيره.

● والثانى: المقارنة بين مجمل رواياته تلك وروايات من تابعه عليها من الثقات المتفق على توثيقهم.

● والثالث: أن يُعرَض مجمل حديثه على القرآن الكريم والثابت المتفق على ثبوته عن رسول الله - إذ القرآن وصحيح السنة متونٌ صحيحةٌ وقواعد كلية لا يمكن أن يأتى عن رسول الله ما يخالفها - فإن خالفتها/صادمتها كان ذلك علامة على ضعف الراوى أو كذبه.

وبهذه الأوجه الثلاثة كلها يتبين لنا مدى ضبط الراوى وإتقانه، ومدى استقامة حديثه أو اضطرابه أو نكارته. ومن ثم، نقبل منه بعد ذلك ما قد يتفرد به إذا لم تقم شواهد أو أمارات خارجية على ضعفه؛ كمخالفة القرآن وصحيح السنة، أو مصادمة قواطع العقل المؤمن، أو مصادمة الواقع المحسوس، أو أن يكون هذا الراوى ممن يحدث عن، أو يرجع إلى أصولٍ - أعنى مما هو مكتوب عنده - ولا يوجد ذلك

الحديث فى أصوله - مما يدل على وهمه فى التحديث به-، أو غير ذلك من أوجه فن علل الحديث - وهو أدق وأخفى أبواب التصحيح والتضعيف، لا يقوم به إلا ناقد خبير-.

● **المرحلة الثالثة: الجمع بين «أقوال المتقدمين فى الرواة» و«جمع حديث الراوى وسبره وإصدار الحكم عليه»**، كما نراه واضحا عند علماء القرن الرابع الهجرى مثل ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) وابن عدى الجرجانى (ت ٣٦٥ هـ) والدارقطنى (ت ٣٨٥ هـ).

انظر فى كتاب ابن عدى «الكامل فى ضعفاء الرجال» تراه يورد أقوال النقاد المتقدمين فى صدر الترجمة، ثم يفتش حديث الرجل؛ فيجمع حديثه، ويسوق منه أحاديثه المنكرة، أو ما أُنْكِرَ عليه، أو الأحاديث التى ضعفه البعض من أجلها؛ فيدرسها ويبين طرقها - إن كانت لها طرق أخرى-، ثم يصدر حكما فى نهاية الترجمة يبين فيه نتيجة دراسته هذه، ويعبر عن ذلك بأقوال من مثل: «لم أجد له حديثا منكرا»، أو «لا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة»، أو «هذه الأحاديث التى ذكرتها أَنْكَرُ ما رأيتُ له»، أو نحو ذلك من الأقوال والأحكام التى تشير إلى أن الأساس فى الحكم على أى شخص جرحا أو تعديلا هى الأسانيد التى ساقها والمتون التى رواها، لا مجرد ما قاله أهل الجرح والتعديل - على عظمتهم وجليل عملهم ودقة الكثير من أحكامهم-. وقد دفعه هذا المنهج إلى إيراد رجال لم يتكلم فيهم أحدٌ قبله، لكنه وجد لهم أحاديث استُنْكِرَتْ عليهم لمخالفتهم ما هو معروف متداول من الأسانيد والمتون (أى ما هو ثابتٌ روايةً ودراية)، وهو ما يُعبِّرُ عنه بعدم متابعة الناس له عليها، أو أنها غير محفوظة، نحوَ قولِهِ فى ترجمة

سعد بن سعيد بن أبى سعيد المقبرى بعد أن ساق له جملة أحاديث غير محفوظة: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، إلا أنى ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبى هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها[1]».

وهاهنا تنبيه مهم - يشمل المرحلتين الثانية والثالثة -، وهو أن عملية التصحيح والتضعيف والحكم على الرواة اجتهادية رأسا.. بل الحكم على الرواة فى كثير منه - إن لم أقل فى غالبه - لم يُبْنَ على «الاستقراء التام»، وإنما على «الاستقراء الناقص/غير التام».. والأحكام الصادرة عن الأئمة النقاد - كما يتضح لكل ذى عينين إذا نظر فى كتب الرجال والجرح والتعديل - تختلف باختلاف ثقافاتهم، وبيئاتهم والمؤثرات التى أحاطت بهم، وقدراتهم العلمية والذهنية، وبحسب ما يتراءى لهم من حال الراوى تبعا لمعرفتهم بأحاديثه ونقدهم مروياته، وتَبَيُّنِهم فيه قوةَ العدالةِ أو الضبطِ أو الضعفَ فيهما، ولذلك قد يختلف - كما رأينا ونرى - كلام إمامين من أئمة الحديث فى الراوى الواحد، وفى الحديث الواحد، فيضعف هذا حديثا، وهذا يصححه، ويرمى هذا رجلا من الرواة بالجرح، وآخر يعدله، وهذا يعنى - بما لا يدع

(١) وكذلك قال ابن حبان متحدثا عن سعدٍ هذا: «يروى عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لا تشبه حديث أبى هريرة يتخايل إلى المستمع لها أنها موضوعة أو مقلوبة أو موهومة، لا يحل الاحتجاج بخبره». المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١/ الترجمة رقم ٤٦٨، ط ١٣٩٦هـ، دار الوعى - حلب.

وابن حبان وإن كان متساهلا فى التوثيق، فإن أحكامه واستقراءاته الواردة فى كتابه «المجروحين» تضعه فى مصاف كبار النقاد بارتياح؛ إذ يذكر فيها الجرح مفسرا معللا بعد جمع واستقراء وسبر. ابن حبان إذا جَرَح، رأيتَهُ - فى الأعم الأغلب - يتفجر علما.

مجالا للشك - أن التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل: من مسائل الاجتهاد التى يجوز أن تختلف فيها الآراء.. ألم تر كيف يضعف بعض النقاد راويا بسبب غلط يسير وقع فيه لا وزن له بجانب العدد الكثير من الأحاديث الصحيحة التى رواها؟!.. ألم تجد يوما من وثق راويا على الرغم من كثرة أوهامه وأخطائه؟!.. ألا يدل ذلك - وغيره كثير - على ما أشرنا إليه؟!.

● **المرحلة الرابعة: التأكيد على نقد السند استنادا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد جمعهم لها والموازنة بينها**، ووضع القواعد الخاصة بهذا الأمر - بما تجده فى كتب المصطلح -، فصححوا الأحاديث التى اتصل إسنادها برواية الثقات العدول وخلت من الشذوذ والعلة، وحسنوا الأحاديث التى اتصلت أسانيدها واختلف النقاد فى واحد أو أكثر من رواتها، وضعفوا الأحاديث التى لم تتصل أسانيدها أو ضُعِّفَ واحد أو أكثر من رواتها، على اختلاف بينهم بين متشدد ومتساهل بحسب مناهجهم التى ارتضوها، وما أداهم إليه اجتهادهم. وقد ظهر هذا الاتجاه - على وجه التقريب - منذ القرن الخامس فما بعده (أى ٤٠٠ هـ وما بعدها).

● **المرحلة الخامسة: وهى المرحلة التى سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم - على قلتهم - فى العصور المتأخرة وإلى يوم الناس هذا، وهى التى تعتمد أقوال المتأخرين فى نقد الرجال**، ولا سيما الأحكام التى صاغها الحافظ بن حجر فى «التقريب» حيث صار دستورا - لا يُنقَض ولا يُنتقد! - للمشتغلين فى هذا العلم، فيحكمون على أسانيد الأحاديث استنادا إليه، ولا يرجعون - فى الأعم الأغلب - إلى أقوال المتقدمين،

ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يعتمدون بإطلاق تصحيح المتأخرين وتضعيفهم للأحاديث – مثل الحاكم، والمنذرى، وابن الصلاح، والنووى، والذهبى، وابن كثير، والعراقى، وابن حجر، وأضرابهم–، مع تساهل غير قليل عند بعضهم مثل الحاكم.

وبعد هذا البيان المركز نقول:

**ثانيا:**

نعم، لا يجوز التعالم والتفذلك والقول بالخرص والأوهام، ولكنْ لا يجوز كذلك التسليم المطلق للسابقين، حتى فى التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل – مع حفظ الود والفضل والأدب والتقدير لهم فى كل مقام – لأن العلوم فى كل المجالات تتنامى وتتطور ويبنى فيها اللاحق على السابق، إن فى العمق والشمول، أو فى الاستدراك والتأصيل، أو فى الصياغة والترتيب.

والقول – بعد هذا البيان الذى لا يخالف فيه صاحبُ عقلٍ سوىّ – بأن العلوم الدينية وحدها هى التى تتراجع؛ إذ السابق لم يترك للاحق شيئا ولا مجالا ولا متنفسا، وليس للمُحْدَثين إلا تلمس آثار أقدام السابقين للسير على هداها، وإلا ضلوا الطريق، وأضلوا الناس، وأحدثوا فى دين الله!!.

نعم، الأقدمون لهم فضل السبق، ولكنْ المتأخرون لديهم مزية الإحاطة – نظرا وتأصيلا وتحليلا ونقدا–، لا سيما فى التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل؛ فمع انتشار الطباعة والفهرسة والحواسيب، أصبح بالإمكان فى يومٍ إنجازُ ما كان يقضى فيه المتقدم شهرا!.

والمشكلة فى جوهرها ليست فى ضعف إمكانيات المُحدَثين، ولا فى قدْر العِلم وكثرته وتطوره على مدى السنين، وإنما فى قلة عدد النابهين والنابغين المشتغلين بالعلوم الشرعية والمتفرغين لها حق التفرغ، أليس أكثر المشتغلين بها اليومَ أنصافُ متعلمين، وأنصافُ علماء، ومتسلقون! أكثرهم يدور فى التصنيف بين المتردية، والنطيحة، وما أكل السبع!.

ولندلف الآن من هذه الديباجة إلى هذا السؤال المفصلى: كيف كان يحكم علماء الجرح والتعديل على أناس لم يعاصروهم - أو عاصروهم ولم يلتقوا بهم أو يعاشروهم - بالضعف والوهن، أو بالعدالة والضبط؟.

من المؤكد - كما شرحنا مِن قبلُ وكما سيأتى كذلك - أنهم كانوا ينظرون فى روايات هؤلاء، ويعرضونها على روايات الذين اشتهرت عدالتهم وضبطهم، وعلى معانى القرآن وما ثبت من السنة، ومن خلال المقارنة يظهر لهم من هو ثقة؛ يوافق الثقات فى غالب روايته ولا يأتى بما يخالف القرآن وصحيح السنة، ومن هو ضعيف؛ يُغْرب ويزيد وينقص و/ أو يأتى بما يخالف القرآن وصحيح السنة.. هذه الطريقة هى عمدتهم فى الجرح والتعديل.. فإذا كان ذلك كذلك، ألا نستطيع أن نسلك السبيل نفسه اليوم فى الرواة (لا سيما المختلف فيهم عند علماء الجرح والتعديل، أو المشكوك فيهم مِن قِبَلِنَا؛ لدواعٍ استدعت ذلك الشك) فنجمع ما نستطيع جمعه من روايات أحدهم التى تصح نسبتها إليه، ثم نعرضها على روايات الأثبات الثقات وعلى القرآن وصحيح السنة، ثم ننزل كلَّ راوٍ المنزلة التى يستحقها؛ تبعا لموافقته ومخالفته وتفرده، سيما أن هذا الأمر - فى عصرنا هذا،

ومع وجود الحاسوب، وتوافر كم هائل من كتب الحديث ومسانيده والعلل والرجال والجرح والتعديل – أيسر وأسرع وأدق مما كان عند المتقدمين، وأنَّى لأحدهم أن يتيسر له ما تيسر لنا الآن؟! إنه أمر تنقطع دونه الأعناق منهم، وتفنى أعمارهم فى سبيله دون تحصيله على الوجه الذى وقع لنا، فالحمد لله على فضله وتيسيره، ونسأله أن يوفقنا إلى شكره عليها بحسن توظيفها واستغلالها، كما نسأله ألا نجحد نعمه تلك بالهجران لها ومحض التقليد لسابقينا لمجرد أنهم قد سبقونا إلى قول ما قالوا!.

وإذا انتهينا – بناءً على ما سبق – إلى نتيجةٍ تخالفُ قولَ الجارحَ أو المُعَدِّلِ المتقدم؛ أخذنا بما انتهينا إليه، وعزونا ما قاله الناقد المتقدم إلى نقص استقرائه؛ فإنه ليس بمعصوم، وكلامه لم ينزل من السماء.

نعم، ليس كلُّ استقراءٍ منا – نحن المعاصرين – سيكون استقراءً تاما لا يند عنه شيء – كما لا يجوز أن يُدعى مثل ذلك فى أعيان كافة الأحكام التى أصدرها المتقدمون فى حق الرواة–، لكنْ الأولُ لا يعنى إجازة التشنيع على ما أدعو إليه (إذ مَن سيفعل، لم يضعْ بعدُ رأينا هذا على منضدة التشريح العلمى؛ تحقيقا ودراسة واشتغالا؛ أو هو مِمَّنْ لم تشغله هذه المسألة من قبل، فنبهه طرحُنَا هذا على ضرورة دراستها علميا، ومَن كان هذا وصفه لا يجوز له النقد، بله التشنيع!)، والثانى لا يعنى أن نرمى كلام نقادنا فى البحر أو أن نضرب به عرض الحائط، بل الواجب هو المزاوجة، والموازنة، والاستفادة من الأئمة النقاد الجهابذة – كما سبق البيان فى «أولا»–. لم أقل – ولا يجوز لى ذلك–: «نلغى كلام النقاد»،

كيف ذلك وإنما انبنت آراؤهم – فى كثير منها – فى الرجال على المنهج العلمى الاستقرائى، كلٌّ بحسب وسعه وطاقته؟!.

نعم، هناك قضايا فاتت، لها رجالها الذين انصرموا، وأخرى انقضت، لا يجوز لنا فيها إلا التسليم بما يقوله النقاد الجهابذة بعد التأكد من صحة نسبة أقوالهم إليهم – مِن مثل: معرفةِ تاريخ ميلاد ووفاة الرواة، أو اختلاط أحدهم من عدمه، أو قبوله التلقين من عدمه، أو معرفة أنه كان يحدث من كتبه، أو معرفة وقوع الدس فيها مِن قِبَل بعض الوضاعين والمتلاعبين فى غفلة عنه – وما يستتبع ذلك من دلالات–، أو احتراق كتبه ذاتها – وما يستتبع ذلك من دلالات–، أو عدم خروجه من بلده إلى غيرها، أو حكاية مواقف ما ذات أهمية أو دلالة واجبة التوظيف حين سبر أحاديث الراوى، إلى غير ذلك من الأمور الفنية الدقيقة التى لا تُحصَى، والتى، فى ذات الوقت، لا منفذ لنا إليها إلا من خلال الرواية؛ أى من خلال ما يخبرنا به أئمتنا ومتقدمونا العظام–، ولكنْ هذا شىء، وإعمالنا للمنهج العلمى فى جمع وسبر وفحص أحاديث الرواة – مع الاستعانة الواجبة، بل اللازمة، بما أخبر به سادتنا المتقدمون من الأمور الفنية السابق الإشارة إلى بعضها – شىء آخر.

وليس الإمام ابنُ عدىّ – كما ذكرنا من قبلُ – عنَّا ببعيد، فهذا كتابه «الكامل فى ضعفاء الرجال» خيرُ شاهدٍ على ما أدعو إليه وأنادى به.

وليس الدارقطنى – كما ذكرنا من قبلُ – عنا ببعيد، فهذا كتابه «علل الحديث» خيرُ شاهدٍ على ما سبق.

نعم، أين أمثال ابن عدى والدارقطنى وابن حبان؟! هم أقل القليل، لكـنْ لا يمنع ادعاءُ قِلَّتِهِـم مِن انعدام وجودهم، كما لا يمنع من وجوب إيجاد أمثالهم، كما لا يمنع من الأخذ بنتائج مَن سار على دربهم – وهو عينُهُ منهجُ نقاد الحديث وجهابذته فى كل زمان ومكان–.

أنا لا أدعو إلى الهدم، وإنما إلى نقد ما يستحق النقد، بل – إن شئتَ الدقة فى التعبير–: أنا أدعو إلى ألاَّ يَبْخَسَـنَا أحدٌ حقَّنَا فى أن نخالف المتقدمين إذا ظهر لنا ما يسـتدعى المخالفة، وإلى أن نُغَرْبِلَ ما يستدعى الغربلـة من أقوالهـم فى الجـرح والتعديل، والتصحيـح والتضعيف، علـى وفق ذات الأصـول التى بنوا عليها؛ إذ هـى عندنا – بعد إعمال العقـل فيها تأملا وفحصا – أصولٌ صحيحةٌ فى نفسـها لا مطعن فيها ولا ملحظ عليها.

فمعلـومٌ عند الجميع أنَّ مِـن المنهجية العلمية التى لا تقبل الجدل: عـدمُ قَبُول القول دون برهان، فـ «البيِّنة علـى من ادعى»، و«قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين»، وهذا يَصْدُقُ على كل العلوم، فلماذا يُستثنى الجـرح والتعديل والتصحيح والتضعيف؟! ولمـاذا يجب علينا ألا نقبل قـول كل قائل من غير دليل، إلا قولَ علماء الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، فإن التسـليم له – ولو كان مبنيا على غير دليل، أو حتى على دليل لم نَتَبَيَّنْهُ – لا مناص منه!.

نعـم، النقـاد لا يوثقون أحدا – أو: هذا هو المُفترض – حتى يطلعوا على عدد من مروياتهِ صحيحةِ النسـبةِ إليه. فإذا وجدوها مسـتقيمةً: وثقـوه (وهؤلاء هم الثقات الأثبـات الحُفاظ الجبال الجهابذة) وصححوا

حديثــه وقبلــوا ما يتفرد به عمن يروى عنه – مِمَّا لم يشــاركه غيرُهُ فى روايته–، وإذا وجدوا أكثرها مســتقيمة صحيحة مع خطأ نادر أو قليل فيمــا يرويه: تَرَجَّح/غَلَبَ على الظن أن الاســتقامة والإتقــانَ مَلَكَةٌ له، حكموا له بمثل ما حكموا لسابقه – فإن الوهم والخطأ لا يسلم منه أحد، إذ ليس هناك بشــرٌ معصــوم – (وهؤلاء هم الصَّدُوقــون الوَرِعُون الثقات الأثبــات)، وإذا وجدوا الخطــأ والوهم والغلط والســهو كثيرا أو غالبا: حكموا عليه باللين والضعف والغفلة – أو بالترك مطلقا؛ كلٌّ بحسبه–، وتركــوا الاحتجاج بحديثه، وإنما يكتبوا من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب والحكمة.. وهكذا وهكذا.

وهــذا يعنى – كما أوضحنا من قبلُ – أنَّ جل الاعتماد إنما هو على الجمع والســبر والمقارنة.. فاســتبان بهذا أن طريــق معرفة حال الراوى تحتــاج إلى اطلاع واســع على مرويات الــرواة وأســانيدهم.. إن اعتبارَ الروايــات والموازنةَ بينهــا هو روحُ منهج النقد عنــد المحدثين والمرتكزُ الأساسُ فيه.

فإذا كان هذا هو منهج النقاد، ولكنهم – فى الأعم الأغلب، أو قل: فــى كثير من الأحيان – لم يُفَصِّلُوهُ بالبيــانِ وذكرِ البرهان فى كل راو، فلماذا لا يجوز لنا الآن أن نقوم بهذا العمل؟.

قــد يقال أن النقاد الأوائل اطلعوا على روايات كثيرة لم تصل إلينا، وعليه فاستقراؤهم صحيح تام واستقراؤنا ناقص.

وهذا الكلام ينبنى على دعوى أن أكثر الروايات والأحاديث فُقد ولم يصل إلينا، وهذا محل نظر؛ لأنه يتنافى مع أصل حفظ الســنة – التى

هى بيانٌ للكتاب، وما كان الله ليُضيعَ بيان كلامه، أم تُراه يفعل؟! إذن لَنَسَبْتَ إليه عدم الحكمة، تعالى الله عن ذلك وتقدس-!.

ولو سلمنا بتلك الدعوى المتهافتة، فلا حجة علينا بما لم يصل إلينا، وإنما الحجة فيما وصل إلينا ووقفنا عليه.

ثم، ما المانع من النظر فيما وصل إلينا من روايات الراوى وأحاديثه؛ إذ ما سَنُحَصِّلُهُ فى هذا - بعد تدوين السنة، وبعد وجود الطباعة التى ألقت إلينا بأطنان من كتب الحديث والمسانيد والعلل والرجال، وبعد اختراع الحاسوب وما يوفره من وقت وجهد - أكثرُ مما كان يحصله آحاد النقاد فى كل راوٍ مِن قَبلُ، وهذا كاف - وزيادة - فى توفير أرضية استقرائية متينة نبنى عليها - بالسَبر والمقارنة والموازنة - حكمنا على الرواة.. بل أكاد أقول بعلو كعب استقرائنا المنتظر على استقرائهم-، ومن ثم، أحكامنا على أحكامهم!.

ثم إن دعوى «شمولية» استقراء آحاد النقاد لمرويات كلِّ راوٍ تحتاجُ إلى تدليل، ولا يكفى ذكر مثال أو مثالين - أو حتى عشرة أو مئة - من استقراء ناقد ما لرواياتِ راوٍ ما، إذ المطلوب إثبات وقوع هذا من كل النقاد فى كل الرواة، وهذا مستحيل أو يكاد.

سَلَّمْنَا - جدلا أو حقا - أن قول علماء الجرح والتعديل مُسَلَّمٌ لا نقاش فيه ولا حاجة إلى بيان براهينه، فهذا يمكن إمضاؤه فى التطبيق - بل يجب، أكاد أقول - فيمن اتَّفَقُوا على توثيقه أو تجريحه (إذ صدورُ الاستقراءات غير التامة من قِبَل نقادٍ - موثوقٍ فيهم بالطبع - مختلِفى البيئات والثقافات والأوضاع والمناهج والعلم، وانتهاؤُها إلى

ذات النتيجة، يفيد الظنَّ الغالبَ المُقَارِبَ للقطع على أقل تقدير)، لكنْ ماذا نفعل فيمن اختلفوا فيه ما بين مُجَرِّح ومُوَثِّق، وهو كثير كثير؟:

- أنُصَنِّفُ النقادَ إلى متشدد ومعتدل ومتراخ، ونوازن بين آرائهم فى ظل هذا التصنيف غير الموضوعى فى مجمله؟ ما هى المعايير الموضوعية لهذا التصنيف - دون الاعتماد الكلى على الثقة العمياء بأقوال المتأخرين كالإمام الذهبى والحافظ ابن حجر وأضرابهم-؟! لن تجد فى ذلك برهانا إلا فيما يُذكَر - بحق - من تساهل ابن حبان وأضرابه فى توثيق الرواة وتصحيح الأحاديث.
- أم نأخذ بقول الجارح ونقدمه على قول الموثق كما ذكروه فى قواعد الجرح والتعديل؟ ولماذا يُقَدَّمُ استقراءُ الجارح على استقراء المُوَثِّق؟ هذا فى «العدالة» مقبولٌ؛ لأن الجارح ربما اطلع على ما لم يطلع عليه الموثق، أما فى «الضبط» فاستقراءُ الجارح والموثِّق كلاهما يتكافأ أو يكاد - إلا فيما ينص عليه النقاد من كونهم قد جمعوا الكثير أو جمعوا كذا وكذا -؛ لأن «الضبط» نسبى يعتمد على «مقدار» ما «جَمَعَ» الموثِّقُ والجارحُ من روايات الراوى و«سَبَرَاه»، فإن كان المجموع كبيرا، كان الحكمُ أقربَ إلى الصواب، وإن كان قليلاً كان الحكمُ أقربَ إلى الخطأ - بغض النظر عن نوع الحكم جرحا أو توثيقا.

نعم هناك من الأخطاء ما لا يُغتفر لو ثبت وقوعه من قِبَل الراوى ولو مرةً واحدة. ولكنْ ليس هذا بشائع ولا غالب-.. وههنا، أنَّى لنا أن نقف على «قدر المُسْتَقْرَأ عند كل ناقد بعينه»؟.. ولماذا لا يحق لنا أن نقوم نحن بهذا الاستقراء؟.

ثـم، لـماذا لا نُفَعِّـلُ الاجتهاد الجماعـى فى علم الرجـال والجرح والتعديـل؛ وكيفيتُهُ أنْ نحصر الرواة المختلف فيهم، ثم نجمع مرويات كل راوٍ منهـم، ثـم نجمـع روايات الثقـات – المتفق علـى توثيقهم – لنفـس تلك الأحاديث، ثم يتولى المعاصرون من المتخصصين فى الحديث وعلومه، كلٌّ بحسـب وسـعه، المقارنةَ وعَدَّ الأخطاءِ والأوهامِ والموافقات والتفردات، ويُعطَى كلُّ راوٍ نسبةً فى الضبط – بالنظر إلى مجموع أخطائه مقسوما على مجموع رواياته –. ولا يُشْتَرَطُ أنْ يقومَ عالمٌ واحدٌ بهذا الأمر، بـل يمكن أن ينظر عالمٌ فى راو واحد فقـط، ويخرج بعد ذلك بنتيجة. وغيره يفعل فى غير الراوى الأول.

نحن جد محتاجون إلى هذا، سيما فى الرواة المشكل أمرهم، والمستعر حولهم الخلاف، حتى الآن، وأكثرُ – إن لم أقل: كلُّ – ما صُنِّفَ فيهم مِن قِبَل المُحْدَثين، هجوما عليهم وجرحا، أو دفاعا عنهم وتوثيقا، إنما اعتمـد منهجَ النقل عن النقاد، لا اسـتقراءَ روايات الراوى وسـبرها من جديد، بل لم يخطر على بال أحدٍ منهم ذلك، وإلا لأشار إليه!.

وختامـا، أرجو ملاحظة أنى لا أدعو إلى اطِّراح ما قاله النقاد، وإنما إلى البناء عليه ببيان براهينه الاستقرائية التى سكتوا عن بيانها كثيرا – إذا احتـاج الأمر لذلك –، وإلى إعادة النظر فيمن اختُلِفَ فيه من الرواة، لا فيمن اتُّفِقَ على توثيقهم أو جرحهم.. اللهم بلغتُ.. اللهم فاشهد!.

والله تعالى أعلى وأعلم.